جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):٣٦١٢-١٠١٨
ردمد (النشر الإلكتروني): ٨٣٣٩-١٦٥٨

King Saud University
College of Humanities and Social Sciences
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3612
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (٣٧)، ع (٣)، ص ص ١٩-٣٨، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠٢٥م/ ١٤٤٦هـ)
Journal of Arts, Vol. 37 (3), pp 19-38, © King Saud University, Riyadh (2025 /1446H.)

التعليل اللُّغوي لِما امتَنع من أوجه القراءات

عبد الله بن فهد الدوسري

أستاذ فقه اللغة المشارك، قسم الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات العامة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية.

(قدم للنشر في ٢٨/ ٦/ ١٤٤٦هـ، وقبل للنشر في ١٩/ ٧/ ١٤٤٦هـ)

https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-3-2

الكلمات المفتاحية: الاختيار، القراء، الوجه، التجانس، التعليل.

ملخص البحث: يتوجَّه هذا البحث إلى تتبُّع الأوجه الممتنِعة في القراءات القرآنية ممَّا ورَد في طُرق الرواة، بتقصِّي ذلك في أحد كتُب القراءات، وتسليط الضوء على جوانبَ من التعليل اللُّغوي القائم على اتِّجاهين من مستويات التحليل اللُّغوي الدَّلالي والصوتي، مع بيان أثَره العميق في امتناع بعض أوجه القِراءات القرآنية، وإثبات أنَّ الاختيار ضربٌ من ضروب التوسِعة في أداء القراءات، وانحصار ذلك – في غالبه – بما ورد في طُرق الرُّواة؛ إذ هو محلُّ الاجتهاد والنظر. وقد انتهى الباحثُ إلى بعضٍ من المسائل التي لا تطَّرد وَفقَ قواعد التجانُس الصوتي، ومراعاة الجانب الدَّلالي ممَّا محلُّه الرِّواية والتلقِّي عن الأشياخ، وخلَص الباحثُ إلى جُملة من الأمور منها أهميَّة مراعاة التجانُس الصَّوتي في اختيار الأوجه، وامتناعها بما ينزع بالنصِّ إلى اتِّساق السَّبك، وسلامة التأليف، وبيان الفَرْق بين الاختيار والوجه في اصطلاح القُرَّاء، واختيار التسليم بما انتهى إليه السَّماعُ عند عوَز موجِب القياس، وتتبُّع النظائر، والخروجِ عن مُقتضيات التجانُس الصوتي، منتهياً إلى نتيجة قلَّة الأوجه الممتنِعة والمخالِفة لأصول الرِّواية، وقواعد التجانُس الصوتي، بما يُثبت عنايةَ الرواة بمراعاة هذه المقاييس.

The linguistic reasoning for the inadmissibility of certain forms of Qur'anic readings

Abdullah Fahd Al-Dosari

Associate Professor of Philology, Department of Islamic and Arabic Studies, College of General Studies, King Fahd University of Petroleum and Minerals, Saudi Arabia.

(Received: 28/ 6/1446 H, Accepted for publication 19/ 7/1446 H)

https:/doi.org/10.33948/ARTS-KSU-37-3-2

Keywords: Selection, Reciters, Reciting form, Harmony, Reasoning.

Abstract. This study aims to trace the unattainable aspects of Quranic readings as found in the narrators' methods, by investigating these in one of the books on Quranic readings and highlighting certain aspects of linguistic reasoning based on two levels of linguistic analysis: semantic and phonological, indicating its profound impact on the unattainability of some aspects of Quranic readings, and proving that the process of selection serves as a means of flexibility in the performance of readings, while being largely confined to what has been authentically transmitted through the narrators. This realm remains an area for scholarly reasoning and analysis. The researcher arrived at some unique findings that deviate from the established rules of phonetic harmony and semantic consideration, as narrated and received from the scholars. The findings reveal critical insights: (1)The paramount importance of considering phonetic harmony in the selection of variant readings is underscored by the fact that its absence can disrupt the text's coherence and structural integrity; (2) The distinction between "selection" and "reading form" within the understanding of Quranic readers; (3) Accepting the outcomes of auditory transmission when analytical reasoning and analogy fall short, particularly when these readings deviate from phonological consistency or established parallels; (4) The rarity of unattainable aspects that deviate from the foundational principles of narration and phonetic harmony underscores the meticulous care with which the transmitters have adhered to these criteria.

المقدِّمة:

الحمد لله وحْدَه، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله الطيِّبين الأطهار، وصحابته الأخيار، والتابعين الأبرار، أمَّا بعد:

فلا يزال البحث اللُّغويُّ في القِراءات القرآنية ثرًّا لا ينقطع مددُه، ولا يَغيض مِدادُه، وثمَّة مسائلُ في القراءات القرآنية لم تَحْظَ بجانب من النظر اللُّغوي؛ لغلبة منهجيَّة التلقِّي والسماع عند القُرَّاء في مُجمَل ما انتهى إليهم من قِراءات قرآنيَّة؛ متواترةً كانت أم شاذَّةً، ولم يكن اللُّغويون ليدعوا للقُرَّاء هذا الاستئثار، فعمدوا إلى دراسة هذه القِراءات وتوجيهها وَفْقَ القواعد المستنبَطة من كلام العرب، فاجتهدوا؛ فمنهم المصيب وهو الغالب، ومنهم المخطئ وهو القليل، ولا شكَّ أنهم قد خالفوا في منْح هذه القواعد سُلطةً قاهرةً على ما ورد من القراءات انتهوا به إلى تخطِئة القَرَأَةِ، ومُجافتهم برمْيهم بعدم التمييز.

وقد عُني اللُّغويون بتوجيه ما رُوي عن القُراء العشرة وغيرهم ممَّا تواتَر أو شذَّ، والبحوث في ذلك كثيرةٌ ومتناثرة في مجالات لُغوية مختلفة نحوًا، وصرفًا، وصوتًا، وكل ذلك متوجِّه إلى القراءة والرِّواية بحسَب اصطلاح القراءة، وما جاء به هذا البحث ممَّا هو مُغفَل في جُلِّ ما وقفتُ عليه من دراسات هو توجيهُ الوارد في تحريرات هذه القِراءات ممَّا جاء منسوبًا في بعض الطُّرق عن الرُّواة، وكان له حظٌّ من النظر والاختيار.

وحسبي من الاقتناع أنَّ مسائل التحريرات في القراءات القرآنية تستحقُّ مزيدَ نظرٍ من قِبل الباحثين اللُّغويين بتوجيه ما ورد فيها من أوجهٍ جائزةٍ أو ممتنِعة، وقد وقفتُ على جملة صالحة منها تُمهِّد لتوسيع النظر وتَرْداده فيها، وغناء الأمر أن يكون هذا البحث ربيئة لبحوثٍ أشملَ في هذا المجال.

أسئلة البحث

يتوجَّه البحث من خلال السُّؤالات الآتية:

ما المرادُ بالأوجه الممتنِعة في القِراءات القرآنية؟ وما وجه امتناعها؛ أهو لمانعٍ من الرواية أم الدراية؟ وما علاقةُ هذه الأوجه بالاختيارات الجائزة عند القِراء.

أهداف البحث:

١ – إبراز أهميَّة مراعاة الجانب اللُّغوي في تعليل امتناع بعض الأوجه القُرآنية.

٢ – إثبات أنَّ الأصل في اختيار بعض الأوجه دون بعض مبنيٌّ في مُجمَله على محْض الرواية وطريق السماع.

٣ – أهمية مراعاة التجانُس الصوتي والموافقة السِّياقية في اختيارات القَرَأة.

أهمية البحث:

١ – بيان أهميَّة مراعاة الجوانب اللُّغوية في توجيه ما ورد من القراءات القرآنية قبولًا وردًا.

٢ – إثبات أنَّ البحث في القِراءات القرآنية لا يزال موئِلًا خصبًا للدِّراسات اللُّغوية، ورافدًا متنوِّعًا لمناحي الفِكر اللُّغوي العربي.

٣ – إثبات وجود الاختيار المبنيِّ على القِياس، ومراعاة النظير عند القُرَّاء.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدِّراسة على ما ورد من امتناع بعض الأوجه القرآنية في كتاب (البدور الزاهرة في القِراءات العشر المتواترة) للشيخ عبد الفتاح القاضي.

منهج البحث:

انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي بتقصِّي ما ورد من صُور امتناع بعض الأوجه القرآنية، ثمَّ تحليلها وردِّ أصول هذا المنْع إلى موانعَ دَلاليَّةٍ، وأخرى صوتيَّة.

الدِّراسات السابقة:

بحسب اطِّلاعي لا أعلم أنَّ هناك دراسةً لُغويةً لها مسيسُ صِلة بالبحث سبقتني إلى العناية بالأوجه الممتنِعة في طُرق القراءات، وكل ما سبقني هو في حدود التوجيه والاحتجاج للقِراءات القرآنية، والإشارة إلى الأوجه الجائزة والممتنِعة ممَّا هو من قَبيل الرِّواية.

خُطة البحث:

انتظمت خُطة البحث في مُقدِّمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول: التعليل اللُّغوي، مفهومه ومظاهره.

المبحث الثاني: الأوجه الممتنِعة من القِراءات القرآنية، وفيها مطلبان:

المطلب الأول: المانع الدلالي.

المطلب الثاني: المانع الصوتي.

الخاتمة.

التمهيد:

في بداية البحث يحسن بنا الوقوفُ على بعض المفاهيم وشرْح مصطلحاتها في عِلم القراءات، ممَّا له صلةٌ بهذا البحث؛ لتتجلَّى معالِمُ البحث، وتتَّضح معاقدُ أُزره؛ إذ لا تنكشف مسائلُ العلم في أيِّ حقل معرفي إلا بالوقوف على مِثل هذا الأمر، وإلا حصَل الغُموضُ والاختلال في مسائله، فانتهى الباحث أو المتلقِّي إلى الشَّطط في الأحكام، والخطأ في النظر، وحصَل التنازُعُ في غير محلِّه، فازداد الأمرُ غموضًا وإبهامًا.

ثمَّةَ أربعةُ مصطلحاتٍ أستفتح ببيان مفاهيمها، وتجلية ما للبحث من نصيب في الدراسة والنظر، وهي: القراءة، والرِّواية، والطريق، والوجه، وبيان مفهومها كالآتي:

القراءة: هي كلُّ خلاف نُسِبَ لإمام من الأئمَّة العشرة ممَّا أجمع عليه الرُّواة، كقولهم: (مالك) بالألف قِراءةُ عاصِم والكسائي، ودون ألف قراءةُ البقيَّة من العشرة.

أما الرِّواية: فهي كلُّ ما نُسِب للرَّاوي عن القارئ الإمامِ، كأنْ يُقال: السِّين في (صراط) هي رِواية قُنبل عن ابن كثير.

أمَّا الطريق: فهي كلُّ ما نُسِبَ للآخِذ عن الراوي وإن سَفُل.

وما سبَق من المنسوب إلى القرَّاء يلزم الأخذُ بها، ولا عدولَ لقارئ القرآن عنها، ولا مجال للنظر والاجتهاد فيها بعدَ استقرار عمَل القُراء في القديم، وهي تُعدُّ من الخلاف الواجب[(١)].

أمَّا الوجه فيعد من الخِلاف الجائز محلِّ الاجتهاد والنظر في غالب مسائله، وإن كان ثمَّة ما يعوزنا بيانُ وجه امتناعه أو جوازه ممَّا سيُبيَّن لاحقًا في هذا البحث، وممَّا يلزم التنبُّه إليه أنَّ كثيرًا من هذه الأوجه أو التحريرات لا تكاد تجدها في كتب المتقدِّمين، بل هي شائعةٌ في كتب المتأخِّرين، وأُلِّفت فيها رسائلُ تخصُّها وتبيِّنُ مسائلَها ومنازعَ القول فيها، ولعلِّي أبسطُ القول في بيانها من خلال التمثيل بما يأتي:

١ - أوجه البسملة حالَ الفصل بها بين السُّورتينِ[(٢)].

٢ - أوجه الوقِف على العارض للسُّكون على نحو: (نستعينُ)؛ ففيها من الأوجه سبعةٌ: المد، والتوسُّط، والقصْر مع السكون، ومثلها مع الإشمام، والرَّوْم مع القصر فقط[(٣)].

وثمَّة ما يحسُن إيرادُه فيما يخصُّ الأوجهَ المرويَّةَ عن القُراء اللاحقين، ممَّا هو جديرٌ بالتنبيه قبْل الإفاضة ببسْط القول في

---

(١) سراج الدين النشار، *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة* (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م)، ١٨.

(٢) سراج الدين النشار، *المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر* (القاهرة: دار الصحابة، ١٩٩٧)، ٢٨؛ شهاب الدين البنا، *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر* (القاهرة: المكتبة الأزهرية، ١٩٦٠)، ١/ ١٦٢.

(٣) سراج الدين النشار، *المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر*، ٢٩؛ النشار، *البدور الزاهرة*، ١٧؛ محمد سالم محيسن، *المهذب في القراءات العشر* (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٠)، ١/ ٢٣.

مسائل اختيار الأوجه، وهي جوازُ إطلاقها على الطرق، نحو قولهم: أوجه البَدل مع ذات الياء لورش[٤]، فتكون من الخِلاف الواجب مراعاتُه، ولا تخيير للقارئ فيها، وإنما عُبِّر عنها بذلك من باب التجانُس والمؤاخاة[٥] بذِكرها في آخر كل مسألةٍ كما جرَت عادتهم بذِكر الأوجه من التحريرات في آخِر كل مسألة أو باب؛ فهي لا تعْدو أن تكون من باب المُشاكَلة[٦].

الأمر الآخَر: اختار بعضُهم عدم التعبير عن هذه الأوجه الاختيارية بالقِراءات، أو الروايات، أو الطُّرق[٧]، بل هي محضُ أوجه مختارة من قِبل القَرَأة، وهي ما يُثبت أنَّها في دارة النظر والاجتهاد، ومراعاة النظائر، وإنْ كان هناك مَن يُنازع في المصير إليها، ونظَمها في سَلْك الرِّواية والسماع ممَّا لا يحلُّ مخالفتُه، والمشاقَّةُ فيه.

وجديرٌ بالتنبيه أنَّ بعضًا ممَّا عُدَّ من مختلفات الأوجه مبنيٌّ على الاعتداد بالعارض وعدمه عند القُراء، من ذلك تجويزُ كلِّ القراء حال وصْل: (الم) بلفظ الجلالة وجهين:

الأول: المد المُشبَع؛ نظرًا للأصل، وعدم الاعتداد بالعارض.

الثاني: القصر؛ اعتدادًا بالعارض[٨].

الاختيار في القِراءات:

الاختيار لُغة: مِن خار الشيءَ واختاره، إذا فضَّله على غيره واصطفاه، والخِيَرة هي الاسمُ من اختار؛ يُقال: اخترت فلانًا على فلان إذا فضَّلته عليه، ومنه قوله تعالى: {ۇ ۆ ۆ ۈ ۈۇ}[٩].

أمَّا في الاصطلاح فإنَّ المرادَ باختيار القِراءة أن يَعمِد القارئُ إلى اصطفاء قِراءة من قراءات تلقَّاها عن أشياخه؛ لاستجماعِها معاييرَ اتَّخذها لنفْسه من نحو استفاضة القِراءة، وموافقة رسْم المصحف، وجريانها على المشهور من لُغات العرب؛ فهو اختيارٌ من مقروء مُتَلَقّى لا على التشهِّي ومحْض الاختيار[١٠].

ولا يعني الاختيارُ بين القراءات تفضيلا مفضياً إلى القَدْح في المرجوح، والإزراءَ بقارئها، وقد ذُكر سابقًا أنَّه اختيارٌ من مقروء مُتْبَعٍ له نقَلَتُه ورُواتُه، والقراءة سُنَّة متبعة يأخذها الآخِرُ عن الأوَّل.

قال أبو حيَّان: "وقد تقدَّم لنا غيرَ ما مرَّةٍ أنَّا لا نُرجِّح بين القِراءتين المتواترتين"[١١].

ونصوص الأئمَّة في هذا كثيرةٌ متوافرة، لا يمنعنا من نقْلها إلا خشيةُ الإطالة والخروجُ عن مقصود البحث.

ومن أمثلة الاختيار لدَى أئمَّة القراءة المتأخِّرين: ما

---

(٤) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٧.

(٥) قد يعبر عن مثل ذلك بالموافقة، أو التناسب، أو التوافق بما هو جار مجرى جمع الأمر إلى ما يناسبه. أحمد الدمنهوري، *حلية اللب المصون في شرح الجوهر المكنون* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ٤٣٩.

(٦) المُشاكَلة: هي ذِكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صُحبته تحقيقًا أو تقديرًا، نحوَ قوله تعالى: {ھ ھ ے ے ۓ}، والأصل: جزاء سيئة عقوبة مثلها. جلال الدين القزويني، *الإيضاح في علوم البلاغة* (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦)، ٤٩٣؛ الدمنهوري، *حلية اللب المصون*، ٤٤٣.

(٧) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٨.

(٨) النشار، *البدور الزاهرة*، ١/ ٢١٦؛ البناء، *إتحاف فضلاء البشر*، ١/ ٢١٨.

(٩) إسماعيل بن حماد الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠)، ٢/ ٦٥٢؛ ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧)، ٤/ ٢٦٧.

(١٠) مكي بن أبي طالب، *الإبانة عن معاني القراءات* (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٣)، ٨٩؛ القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن* (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤)، ١/ ٤٦؛ الجزري، *النشر في القراءات العشر* (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٨٤)، ١/ ٢١؛ محمد بالوالي، *الاختيار في القراءات والرسم والضبط* (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥)، ١١.

(١١) أبو حيان الأندلسي، *البحر المحيط* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ٤/ ٤٥٥.

استفتح به مكيُّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[١٢] باب نقْل الهمز إلى الساكن قبْلها بسؤاله: فما الاختيارُ في نقْل الحركة؟

فأجاب بقوله: إنَّ الاختيار هو الهمز، وترك الحركة، مُعلِّلًا ذلك بما يأتي:

١ - إجماع الرُّواة عن نافع عليه، ما عدا ورشًا.

٢ - الاحتجاج بأصل الهمز، وعدم سُقوط الحرف إلا لمُقتَضٍ تصريفي.

٣ - لزوم الهمز في الابتداء بإجراء الوصْل على الوقف، بثبوته وقفًا ووصلًا؛ فهو أَوْلى من المخالفة في الحالين دون مُقتَضٍ.

٤ - أنَّ باب التخفيف الصوتي في أواسط الكلِم وأواخرها لا في أوائلها[١٣].

الفرق بين الاختيار والوجه:

لم أجِد فيما اطلعتُ عليه من مصادر مَن تعرَّض لهذه المسألة وعقَد مقارنةً بين هذين المصطلحين، ولعلَّ الفرق ينماز بأنَّ الاختيار أعمُّ من الوجه؛ فالاختيارُ حصَل في العصور المتقدِّمة والمتأخِّرة[١٤] في مقابل أنَّ الوجه غلَب مصطلحًا مع ظهور كتُب تحريرات القراءات، حتى انتهى ببعضهم إلى المبالغة في تَعدادِ الأوجه الجائزة والمحتمَلة.

المبحث الأول: التعليل اللُّغوي، مفهومه ومظاهره

التعليل لُغة: من مادَّة (علل) الدائرة على عِدَّة معانٍ؛ منها: العَلَل، وهو الشُّرب الثاني بعد الشُّرب الأول الذي يُسمَّى بالنَّهَل، ويُقال: عَلَّه ماءً، إذا سقاه سَقَيةً ثانية.

والعِلَّة هي المرض، ومنه اعتلَّ جِسمُه إذا لحقه وهَنٌ فأضعفه، وهي تشتركُ والمعنى الأول في أنَّ العِلَّة جاءت بعدَ كمال صحَّة وعافية؛ فهي ثانيةٌ من أحوال المرء المنتقل من صحة إلى اعتلال.

التعليل في الاصطلاح: لعلَّ مِن أوفق ما وقفتُ عليه من تعريف بما يتناسب وطبيعة البحث اللُّغوي دون إغراقٍ في البحث المنطقي أو الفلسفي هو تعريفُ د. مازن مبارك بأنَّه: "الوصف الذي يكون مَظِنَّة وجه الحِكمة في اتِّخاذ الحُكم"[١٥].

وقد حاول بعضُهم ربْطَ المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللُّغوي من جِهة أنَّ العلة النحويَّة تَشغَل النحويَّ في محاولته الوصولَ إليها عن كل ما عداها، وتتطلَّب منه كدَّ الفِكر، وإعمالَ النظر مرَّةً بعد أخرى حتى يطمئنَّ إلى سلامتها، وصحَّة الوثوق بها[١٦].

وكأني به حاوَلَ لفْتَ النظر إلى المعنيينِ اللُّغويينِ للعِّلة، وهما المرض، والثانوية؛ فالمرض الإعياءُ في الوصول إلى هذه العِلة، والثانوية أنَّه جاء بعد تكرير النظر مرَّةً بعد أخرى.

وعليه يمكن القول: إنَّ العلة هي السببُ في تغيُّر الصِّيغة، أو التركيب، أو المعنى من حالٍ إلى أخرى، وهذا بافتراض أنَّ مقتضى هذا التعليل هو خروجُ الكلمة أو التركيب أو المعنى عن القاعدة المستمرَّة إلى حالٍ طارئة؛ وعليه فما جاء على أصْله وقاعدته المستمرَّة لا يُسأل عن سَببِه.

ويتلخَّص ممَّا سبق أنَّ التعليل سعيٌ وراءَ أسباب حدوث الظاهرة اللُّغوية بالوقوف على كُنه قوانين تصريفاتها، واكتشاف مقوِّماتها.

---

(١٢) إنَّما اخترت مكيًّا ولم أختر غيرَه من المتقدِّمين؛ لأبين امتدادَ مصطلح الاختيار حتى القرن الخامس الهجري.

(١٣) مكي بن أبي طالب، *الكشف عن وجوه القراءات السبع* (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١)، ١/ ٩٣.

(١٤) أعني بالمتأخِّرة فيما أدَّى إليه اجتهادي كتُب العلماء التي اعتمدها ابنُ الجزري أصولًا لكتابه (النشر في القراءات العشر).

(١٥) مازن المبارك، *العلة النحوية وأثرها في الدراسات اللغوية* (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣)، ٩٠.

(١٦) حسن عبد الغني الأسدي، *التعليل في الدرس النحوي* (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢)، ٢٥.

والغاية من التعليل تحقيقُ أمور؛ منها:

١ – تعزيز القاعدة اللُّغوية في ذِهن مفسِّرها بتتبُّع أسرار بناء المفردات، والتركيبات.

٢ – الإفادة منها في تيسير تعليم قواعِد تصريف الكلمات إفرادًا وتركيبًا على مُدرِّسها ومُتعلِّمها.

٣ – محاولة من الواصف اللُّغوي إيجادَ تفسير منطقيٍّ وطبيعيٍّ للنظام اللُّغوي يكشف من خلاله عن القوانين المطَّردة للظواهر اللُّغوية.

ومِن أهم مظاهِر التعليل اللُّغوي التعليلُ الصَّوتي الكاشِف عن أسباب التغيرات الحاصِلة في بِنية الكلمات العربية، سواء كانت مفردةً أم متَّصلةً بغيرها في إطار نسَق لُغوي جامع ومؤثِّر، وهي تغيرات في مُجملها تقَع وَفق قوانين صوتيَّة حاكِمة لها أثرٌ ظاهر تنبَّه له المتقدِّمون من علماء العربية بدءًا بسيبويه في الكتاب؛ فالتعليل أو العِلَّة كانت مقارنةً لنشأة النحو العربي، ومنذ البَدْء لم يكن فَهْم النحو أو إفهامه إلَّا ببيان سبب بناء المفردة على شكلٍ ما، أو مجيء التركيب على نمطٍ معيَّن، وممَّا يؤكِّد أهميةَ التعليل للمسائل اللُّغوية، وأنها لم تكن مستحكِمةً أو مقتصِرةً على ذِهن مفسِّر القواعد العربية، بل إنَّها جرَت على ألْسنة الرُّواة بما يشبه أن يكون حالةً فطريةً يقتضيها النظر اللُّغوي الصرف، وأمارة ذلك ما رواه ابن جِني عن أبي عَمرو بن العَلاء أنَّ رجلًا قال: فلان لَغوب جاءتْه كتابي فاحتقرَها، فقال له أبو عمرو: أتقول جاءتْه كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفةٍ؟[١٧].

قال ابن جِني معلِّقًا على ذلك: "أفترَاكَ تريد من أبي عَمرو وطبَقتِه، وقد نظروا، وتدرَّبوا، وقاسوا، وتصرَّفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلًا يُعلِّل هذا الموضعَ بهذه العلَّة، ويحتج لتأنيث المذكَّر بما ذكره، فلا يهتاجوا هُمْ لِمثله، ولا يسلكوا فيه طريقَه، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنَعوا كذا لكذا، وقد شرَع لهم العربيُّ ذلك، ووقَفهم على سمْتِه وأَمَّه"[١٨].

وما جاء هذا التعليل إلا مِن خلال تفسير الظواهر اللُّغوية المختلِفة، ومحاولة إيجاد المُسوِّغ اللُّغوي والمعرفي لها تعضيدًا لها في ذِهنية الواصِف اللُّغوي بما يُمكِّنه من إيجاد النظائر لِمثل هذه الأنماط التي تكفُل له مواجهةَ ما يعتري اللُّغةَ من عوادي التغيير والتلاشي.

وتبعًا لمستويات البحث اللُّغوي تنقسم العِلَّةُ إلى:

العِلَّة النحوية: وهي البحث عن أسرار التغيُّر الإعرابي وَفْق اشتراطات النمط التركيبيِّ للجملة في النحو العربي.

والعلَّة التصريفية، وهي البحث عن أسباب التغيُّر الخاصِّ بالبِنية العربية، وما يطرأ عليها من حذْف، أو إدغام، أو إعلال، أو قلب.

والعلة الصوتية: هي البحث عن أسباب التغيُّر الصوتي الطارئ على المفردة العربية، وتفسير هذا التغيُّر الحاصل بالإدغام، أو الإعلال، أو الإمالة وغيرها، ومعرفة سبب هذه التغيرات، وهو ما يهمُّنا في هذه الدراسة.

ويقسم ابن جني العِلل النحويَّة من جِهة القَبول واقتناع النفْس الواصفة لها إلى قسمين:

الأول عِلل واجبة، لا محيد عن القَبول بها؛ لأنَّ النفس لا تتَّجه إلى سواها.

الثاني: عِلل يُعْتَلُّ لها على وجه من التكلف والاستكراه[١٩].

التعليل الصوتي:

أخَذ التعليل الصوتي جانبًا مهمًّا في تفسير الكثير من الظواهر

(١٧) ابن جني، *الخصائص* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥)، ١/ ٢٥؛ كمال الدين الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف* (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٦)، ٢/ ٦٢٨.

(١٨) ابن جني، *الخصائص*، ١/ ٢٥٠؛ وللخليل بن أحمد كلامٌ في غاية النفاسة عن العلة وغاية تعليل النحويين ووجهه، نقَله أبو القاسم الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق عبد الله الجبوري (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٠)، ٦٥.

(١٩) ابن جني، *الخصائص*، ١/ ٨٩.

اللُّغوية قديمًا، وإنْ لم يستقلَّ بمبحث خاصٍّ، إلا أنه جاء منثورًا في الكتاب[٢٠] لسيبويه (ت١٨٠هـ)، والمقتضب[٢١] للمبرد (ت٢٨٥هـ)، وأصول النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ)، وشروح الكتاب[٢٢] للسيرافي (ت٣٦٨هـ) والفارسي والرماني(٣٨٤هـ)، والخصائص[٢٣] لابن جني وغيرهم، كما أنَّ اللُّغويين المُحْدَثين[٢٤] أَوْلَوه غايةَ العناية في تفسير الظواهر اللُّغوية وارْتكنوا منه إلى ركن وثيق؛ إذ التعليل الصوتيُّ هو الأليقُ بتفسير الظاهرة اللُّغوية، والأقرب إلى طبيعتها؛ فاللغة في المقام الأوَّل منها ألفاظٌ، والألفاظ أصوات لها معانٍ، وجُلُّ المباحث التصريفية قائمةٌ على القوانين الصوتية، وحسن بنا أن نعرض لبعض التعليلات الصوتيَّة لبعض المسائل النحْويَّة أو التصريفيَّة.

التعليل بالمجاورة:

ومن أمثلة ما يُوجَّه صوتيًّا في هذا الباب ما ورد عن بعض العرب في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، «فجرى نعتًا على غير وجه الكلام، فالوجه الرفعُ، وهو أكثرُ كلام العرب وأفصحِهم، وهو القياس؛ لأنَّ الخرب نعتُ الجحر»[٢٥].

قال د. تمام حسان: "وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هي المناسَبة بين المتجاورينِ في الحركة الإعرابية، وقد سمَّاها النحاةُ المجاورة"[٢٦].

التعليل بالمُشاكَلة:

والمُشاكَلة ضربٌ من مراعاة الألفاظ بعضها لبعضٍ على نحوٍ من التجانس، وتُعرف بأنها ذِكر "الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صُحبته"[٢٧]، وغايتها تحقيقُ التجانُس بين الألفاظ التي يؤثِّر بعضها في بعض لتواصُل النُّطق بها، وتخفيف الجُهد المبذول على أعضاء النُّطق[٢٨].

ومِن أمثلتها: ما جاء في الحديث: "اللهمَّ ربَّ السموات وما أظْلَلْنَ، وربَّ الأرَضين وما أقْلَلْنَ، وربَّ الشياطين وما أَضْلَلْنَ"، والجاري على القِياس أن يقول: وما أضلوا، إلا أنَّ قصد التشاكُل، ومراعاة التجانُس الصوتي حمَل على إيقاع النون موقعَ الواو[٢٩].

التعليل بكثرة الاستعمال المبنيِّ على جانب صوتي:

ففي الاحتجاج بالإلْف والعادة وكثرة دورانه على الأَلْسُن؛ قال سيبويه: "قولهم: منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين، لَمَّا كثرت في كلامهم، ولم يكُن فعلًا، وكان الفتحُ

---

(٢٠) انظر مثلًا: ٤ / ١١٧، ٤ / ٣٣٤.

(٢١) انظر مثلًا: ١ / ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢٢) أبو سعيد السيرافي، *شرح السيرافي* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ٤/ ٢٣٩، ٤٨٣؛ أبو علي الفارسي، *شرح الفارسي* (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ٣/ ١٩٢، ٤/ ١٦١؛ أحمد الرماني، *شرح الرماني* (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٣)، ٩٤، ٧٥١.

(٢٣) انظر مثلًا: ١/ ١٥٢، ٢/ ١٤٤.

(٢٤) من الكتُب ذات الصلة: *التصريف العربي من خلال عِلم الأصوات الحديث* للدكتور الطيب البكوش؛ *المنهج الصوتي للبنية العربية* للدكتور عبد الصبور شاهين؛ *دراسات في علم أصوات العربية* لداود عبده؛ *أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة* للدكتور فوزي الشايب. "

(٢٥) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٨)، ١/ ٤٣٦؛ انظر المسألة من الكتاب نفسه في: ١/ ٦٧.

(٢٦) تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها* (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ٢٣٤.

(٢٧) جلال الدين القزويني، *الإيضاح*، ٤٩٣؛ الدمنهوري، *حلية اللب المصون*، ٤٤٣.

(٢٨) إبراهيم أنيس، *الأصوات اللغوية* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ١٢٦.

(٢٩) ابن مالك، *شواهد التوضيح* (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٥٩)، ١٣٢؛ ابن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠)، ١/ ١٤٣.

أخفَّ عليهم فتحوا وشبَّهوها بـ: أينَ، وكيفَ"[٣٠]

فقد راعى سيبويه في النصِّ السابق عِدَّةَ جوانبَ صوتيَّة: كثرة الاستعمال، والخفَّة الصوتيَّة، ومراعاة النظير.

التجانُس الصوتي:

ولأنَّ جُلَّ ما اعتللت له من الأوجه الممتنِعة من القراءات القرآنية هي من باب التجانُس/ التلاؤم الصوتي لعله؛ فيحسُن هنا مزيد بسْط في إيضاح هذه العِلَّة الصوتية عند اللُّغويين، وبيان أثرها في السِّياق اللُّغوي وَفقَ ما يسع البحثَ إيرادُه، ولو على وجه الإلْماع.

أخَذ هذا المفهومُ حظَّه من الدرس في بحوث البلاغة والنقد الأدبي قديمًا وحديثًا بإبراز أهميَّة الإيقاع الصوتي في تشكيل الصِّيَغ والتراكيب العربية، وبيان أثرها في المعنى، وجذْب السامع.

والأصل في تحقيق هذا التجانُس يبدأ من تلاؤم أصوات الكلمة بتعديل نِقاط مخارج أصواتها، على نحوٍ متَّسق دون نُشوزٍ أو إعضال عند تجاوُر أصوات الكلمة الواحدة.

قال الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ): "التلاؤم نقيض التنافر، والتلاؤم تعديلُ الحروف في التأليف"[٣١]

وهذا التحسين الإيقاعيُّ في إيراد الكَلِم ومراعاته في السلسلة الكلامية من عبارة، أو جُمَل، أو نصوص ليس من باب النَّغم المجرَّد، وإنما هو نوعٌ أشبه ما يكون بالفونيمات فوق القطعيَّة كالنبر والتنغيم والفاصلة، ولسْنا في ذلك بِدع من القول؛ فنحن مسبوقون بأسلافنا الذين أشاروا إلى أهميَّة هذا الجانب.

يقول الجاحظ في هذا الجانب: إنَّ "حُسْن البيان يحتاج إلى تمييز وسِياسة، وإلى ترتيب ورياضة، وإلى تمامِ الآلة، وإحكام الصَّنعة، وإلى سهولة المخرَج، وجَهارة المنطق، وتكميل الحروف، وإقامة الوزن، وإنَّ حاجة المنطق إلى الطَّلاوة والحَلاوة كحاجته إلى الجَلالة والفَخامة، وإنَّ ذلك من أكبر ما تُستمال به القلوب، وتَثْني إليه الأعناقُ، وتُزَيَّن به المعاني"[٣٢].

ولعلَّ هذه العناية بالإيقاعيَّة في رصْف الكلمات، ونظمها في سَلْك متَّسق الأنحاء، ومعتدل الأجزاء يؤول إلى جانبٍ نفسيٍّ يتماهى مع طبيعة البيئة العربية، ونَحيزة نفْس ابن الصحراء حتى ابتدع فنونًا بلاغيَّة، وتلاوين صوتيَّة تَلَذُّ لها الأذن، وتهُشُّ لها النفس، وتَطرَب الرُّوح.

وهذا ما عناه أحمد أمين حين قال في تفسير نحو ما سبَق: إنما جاء "ليْل العرب إلى الإيقاع، وشيوعه في القول العربيِّ بشكلٍ لافِت للنظر، إنَّما هو التركيبُ النفسيُّ للشخصية العربية القديمة التي طبعتْها الصحراءُ الرتيبة بإيقاعها الرتيب ذي النَّغمة الواحدة المتكررة"[٣٣].

وإذا كان الشِّعر العربي قد ازدان بإيقاع الوزن العَروضي ضِمنَ بُحوره السِّتَّة عَشرَ، وقوافيه المتنوعة؛ فإنَّ النثر لم يخْلُ من توشيته بموسيقا داخلية، أو توشيحه بأخرى خارجية تمثَّلت بـــ "التنوين، والإعراب، والتسجيع، والتوازُن، والازدواج، والإتْباع، وأنواع البديع اللفظي، وقوانين الإعلال، والإدغام، كل ذلك ما هو إلا لاهتمام العربيِّ المفرِطِ بجمال الرَّنَّة، وحسن الإيقاع"[٣٤].

عوامل الجِناس الصوتي في بناء الجملة:

ثمَّة عوامل مهمَّة في تحقيق قدْر كبير من التجانُس والموافقة بين الكلمات عند تركيب الجملة، يُراعيها المنشئُ

(٣٠) سيبويه، *الكتاب*، ٤/ ١٥٤.

(٣١) أبو الحسن الرماني، *النكت في إعجاز القرآن* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ٩٤.

(٣٢) الجاحظ، *البيان والتبيين* (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨)، ٢٣.

(٣٣) أحمد أمين، *فجر الإسلام* (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧)، ٤٥.

(٣٤) روز غريب، *النقد الجمالي وأثره في النقد العربي* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ١٣٢.

العربيُّ عند إبداعه أيِّ نصٍّ أدبي؛ منها:

١ – مراعاة النسيج الصوتي للمُفرَدة العربية قبْل تضمينها النصَّ، ولا يتحقَّق ذلك إلا باختيار ما حسُن ائتلافه من أصوات الكَلِم، والنأي عمَّا تنافر من أصوات الكلم، وأغرب في الحوشية، وثقُل على اللِّسان المَذْلُ به.

٢ – يُسر الانتقال من كلمة إلى أخرى باختيار الكَلِم المتشاكِلة الصوتيَّة، ومراعاة آليات التخلُّص من التقاء الساكنينِ عند وصْل الكلمات، وحُسْن الوقف والابتداء عند ازدواج الكلم، أو تسجيعها.

٣ – تلوين النصِّ بالفنون البديعيَّة الإيقاعيَّة، وتشكيل نصٍّ متماسِك متلاحِم الأجزاء له أثرُه في النفْس المتلقية اتساقًا وانسجامًا[٣٥].

المبحث الثاني:

الأوجه الممتنِعة من القِراءات القرآنية

المطلب الأول: المانع الدَّلالي

الدَّلالة لُغةً: من دلَّ فلان إذا اهتدى، ودلَّه على الشيء يدلُّه دلًّا ودَلالةً، إذا أقامه على الطريق المستقيم، والدَّلالة إبانةُ الشيء بأَمَارة تَتَعَلَّمها، ويُقال دَلالة، ودِلالة[٣٦].

وفي الاصطلاح: "ما يُفهم من اللَّفظ عند إطلاقه"[٣٧].

وعند المناطِقة: "كون أمر بحيث يُفهم منه أمرٌ آخَر، والمراد بالأمر الأوَّل الدال، وبالثاني المدلول"[٣٨].

وعرَّفها من المُحْدثين ستيفن أولمان بأنَّها: "علاقة متبادَلة بين اللفظ والمدلول، علاقةٌ تُمَكِّن كلَّ واحد منهما من استدعاء الآخَر"[٣٩].

ومراعاة الجانب الدَّلالي له حظُّه الوافر في الدراسات القرآنية، وليس هذا محلَّ عرضها، وبسْط القول فيها؛ إذ يُعدُّ الدرس الدلاليُّ الغايةَ من الاستخدام اللُّغوي، وما قبْله من المستويات اللُّغوية إنَّما هي قوالبُ تَحْوي المعنى أو الدَّلالة، وإنما حظِي منها ما يتعلَّق بالوجه الممنوع من القراءة به، وعلَّته مانعٌ دَلاليٌّ طارئٌ عند وصْل الجمل بعضها ببعض.

البسملة

محلُّ ما يجوز من أوجه في البسملة، وما يمتنِع هو وصْلُها بما بعدَها وبما قبْلها، وهاهنا مسائل:

المسألة الأولى: وصْل ما بين السورتينِ دون بسملة، أو سكْت، أو وقْف، وهذا هو المتواتِر عن حمزةَ براوييه دون خُلْفٍ[٤٠]، واعتُلَّ له بأمرين:

١ – بيان إعراب أواخِر الكَلِم من السورة المتقدِّمة.

٢ – أنَّ القرآن عنده في حُكم السورة الواحدة[٤١].

واعتلَّ مَن اختار السكْت من القراء[٤٢] الإعلام بانقضاء

---

(٣٥) محمد عبد الله دراز، *النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن* (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٧)، ١٠٢؛ محمد إبراهيم شادي، *البلاغة الصوتية في القرآن* (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥)، ٥٩؛ عبد الكريم الخطيب، *إعجاز القرآن* (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٧)، ٣٤١.

(٣٦) أحمد بن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩)، ٢/ ٢٥٩؛ ابن منظور، *لسان العرب*، *(د ل ل)*، ٥/ ٢٩١.

(٣٧) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الكبير*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١)، (د ل ل)، ٧/ ٤٩٥.

(٣٨) إبراهيم الباجوري، *حاشية الباجوري على السلم* (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٢)، ٤٠.

(٣٩) ستيف أولمان، *دور الكلمة في اللغة*، ترجمة كمال بشر (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٠)، ٢٦١.

(٤٠) أبو عمرو الداني، *التيسير في القراءات السبع*، تحقيق أوتو برتمان (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٨)، ١٧.

(٤١) علم الدين علي بن محمد السخاوي، *فتح الوصيد في شرح القصيد* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٠)، ٢/ ٢٠٤.

السورة المتقدِّمة، والبَدء باللاحقة[٤٣].

وإنَّما أوردتُ ما سبق – وإن لم يكن ثمَّةَ وجهٌ ممتنع فيه – لأمرين:

١ – التمهيد لما امتنَع من أوجه البسملة حالَ وصْلها؛ لصلته به.

٢ – دفْع الإشكال الوارد في إطلاق مصطلح الوجه على الاختيار، فما سبَق لا يُعَدُّ وجهًا؛ إذ هو في أصله مسنَدٌ إلى القراء السَّبعة؛ فهو ضربٌ من الاختيار اقتضاه داعٍ دلاليٌّ وتركيبيٌّ بُيِّنَ في محلِّه.

المسألة الثانية: الأوجه الممتنعة في البسملة:

أولًا: للعُلماء في جواز الإتيان بالبسملة في أوساط السُّور[٤٤] وجهان:

الأول: الجواز مطلقًا.

الثاني: التفصيل؛ فهي جائزةٌ عند مَن مذهبه الفصل بين السُّورتين بالبسملة، وممتنعة عند من مذهبُه السكْت أو الوصْل[٤٥] بين السورتين.

"وعلى هذا المذهب تكون أوساطُ السور تابعةً لأوَّلها"[٤٦].

أمَّا وجه مَن اختار وجه الجواز مطلقًا فلا يتَّسق نظمًا، ويتلاءم مع البَدء بالبسملة إلا مع مَن اختار البَدء بها في أوائلها؛ إذ أوساطُ السور تبعٌ لأوائلها من جِهة أنَّها أوَّل بالإضافة، وعليه فالوجهُ الثاني من التفصيل هو الأحظُّ بالنظر، والأقومُ في مراعاة أصول[٤٧] كلٍّ من القراء في البَدء بالبسملة في مطالع السُّور.

فما امتنع البَدء بالبسملة في أوساط السور عند ورش وأبي عمرو وابن عامر إلَّا طردًا لاختيارهم السكْتَ أو الوصْل بين السورتين، وهذا جارٍ من التعديل ومراعاة النظير جمعًا بين التجانس الصوتي، والدلالي.

ثانيًا: وصْل آخِر السورة بالبسملة مع الوقف عليه[٤٨].

ووجه امتناع هذا الوجه أنه يُوهِم السامعَ أنَّ البسملة لأواخر السور، وإنَّما هي لأوائلها؛ ولذلك إذا وصلتَ آخِر السورة بالبسملة تعيَّن عليك وصْل البسملة بأوَّل السورة اللاحقة؛ لدفْع مثل هذا الإيهام.

ثالثًا: إذا وصلت السورة اللاحقة لسورة التوبة بأول التوبة، فقد اختار الشيخ عبد الفتاح القاضي تعين الوقف، وامتنع السكْت والوصل[٤٩].

ووجه ذلك – فيما أظنُّ – الاتفاقُ على أنَّ وصْل أواخِر السور اللاحقة بما قبلها مقتضٍ للبسملة أصلًا، وقد اتَّفق القَرَأة على امتناع البسملة في أوَّل سورة التوبة، وعليه فلا بدَّ من الوقف التامِّ ثم استئناف أوَّل براءة دون بسْملة، أو سكْت.

ووجه آخَر يُمكن إيرادُه في هذا المقام، وهو مراعاةُ ترتيب

---

(٤٢) ورش، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر. أبو عمرو الداني، *التيسير في القراءات السبع*، ١٧.

(٤٣) السخاوي، *فتح الوصيد*، ٢/ ٢٠٤.

(٤٤) المراد "بأوساط السور: ما بعدَ أوائلها، ولو بآية أو كلمة" القاضي، *البدور الزاهرة*، ٢٨.

(٤٥) المراد بالوصل وصْل آخِر السورة بأوَّل لاحقتها دون بسملة.

(٤٦) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٢٨.

٤٧–المراد بالأصول في عرف القراء: « كل حكم كلي جارٍ في كل ما تحقق فيه شرطه، فهي تطلق على الأحكام الكلية والخلافات المطردة التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة؛ كصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، والمدود، وتسهيل الهمزات أو تغييرها » ويقابله الفرش، وهو « ما كان من خلاف غير مطرد في حروف القراءات مع عزو كل قراءة إلى صاحبها » . صفحات في علوم القراءات:١٥ .

(٤٨) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٣٠؛ علي محمد الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية في القراءات السبع* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ٣١.

(٤٩) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٣١، والنشار، البدور الزاهرة: ١/ ١١٢ .

السور في المصحف[٥٠]، ولا شك أنَّ مراعاة المصحف له وجوهٌ في الاعتبار عند أئمَّة القِراءة في أكثرَ من موطن؛ فمنها لا اعتبارَ لقِراءةٍ خالفتْ رسمَ المصحف، ومنها كذلك الاعتدادُ برسم المصحف حالَ الوقف على بعض الكلِم[٥١]، ولهذا امتدادٌ لا يسع البحث إيراده.

رابعًا: وصْل آخِر التوبة بأوَّلها[٥٢].

وهذا جارٍ على أصول القُراء، ومتَّسق مع الوجه الممتنِع السابق؛ فلا وجه لإعادته.

مباحث في التكبير[٥٣]:

وهذا ذو صِلة بما سبَق من أوجه البسملة؛ لصِلة التكبير بها، وفيها مسائل:

المسألة الأولى:

امتناع وجه وصْل التكبير بآخِر السورة موصولًا بالبسملة مع الوقْف عليها.

ووجه المنع: أنَّ البسملةَ ليستْ لأواخر السورة، بل لأوائلها، وعليه فما وُجِّه سابقًا يُغني عن إعادته، وبيانه فيما يأتي:

[وأمَّا بنعمة ربك فحدِّثِ اللهُ أكبرُ بسم الله الرحمن الرحيم * ألم نشرح لك صدرك]

المسألة الثانية:

وهو مختصٌّ بوصل الناس بأوَّل الفاتحة، على تقدير أن يكونَ التكبير لأوَّل السورة[٥٤]، وفيها وجهان ممنوعان[٥٥]:

الأول: قطْع التكبير عن آخِر سورة الناس، ووصْله بالبسملة مع الوقف عليها، ثم الابتداء بأوَّل الفاتحة.

الثاني: قطْع التكبير عن آخِر سورة الناس، ووصْله بالبسملة، مع وصْل البسملة بأوَّل الفاتحة.

ووجه المنع في الوجهين: إيهامه أنَّ التكبير لآخِر سورة الناس، وليس كذلك، بل التكبير لأوائل سور الختْم، وهذا مُفَرَّعٌ على أحد وجهي الخِلاف في مواضع بَدْء التكبير.

المطلب الثاني: المانع الصوتي

هناك أوجهٌ ممتنِعة لداعٍ صوتي مُجملُه في مدى تحقُّق التجانس الصوتي في أداء هذه الأوجه؛ فما جاء متجانسًا في الاختيار أخَذ به بين القُرَّاء، وما جاء على جِهة النَّشاز، والتنافُر الصوتي السِّياقي بين الكلِم رُدَّ ومُنِع، ولا شكَّ أن مراعاة ذلك تُحقِّق تلاؤمًا صوتيًّا للكلام المنثور أشبهَ ما يكون بمراعاة الوزن في الشِّعر.

---

(٥٠) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٢٨.

(٥١) للاستزادة، ينظر: شهاب الدين أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني* (القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٥)، ١/ ٢٧٣؛ الجزري، *النشر في القراءات العشر*، ١/ ١٢٨.

(٥٢) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٣١.

(٥٣) التكبير مرويٌّ سندًا عن ابن كثير، وقد اختاره كثير من أئمَّة القراءة، وهو ذِكر مندوبٌ إليه في خواتم أواخِر بعض السور، حاله حال التعوُّذ في أوائلها قبل البسملة، وقد أُجْمِع على أنه ليس من القرآن، وليس مكتوبًا في المصاحف مطلقًا كالاستعاذة، وهذا الحُكم عامٌّ داخلَ الصلاة وخارجها، إلا أنه يُستحسن الإسرارُ به في الصلاة؛ سريَّةً كانت أم جهريةً، وصِيغته: (الله أكبر)، وورد عن بعضهم زيادة (لا إله إلا الله) قبْل التكبير. أبو عمرو الداني، *التيسير في القراءات السبع*، ٢٢٦؛ أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٧٣١؛ الجزري، *النشر في القراءات العشر*، ٢/ ٤٠٥؛ القاضي، *البدور الزاهرة*، ٧٠٠.

(٥٤) اختلف القُرَّاء في موضع ابتداء التكبير وانتهائه؛ فمِن قائل إنَّه من أوَّل سورة الضحى حتى أوَّل سورة الناس، وذهب فريقٌ آخَرُ إلى أنه من آخر سورة الضحى إلى آخر سورة الناس. الداني، *التيسير في القراءات السبع*، ٢٢٦؛ القاضي، *البدور الزاهرة*، ٧٠٤، والنشار، البدور الزاهرة: ٢/ ٤٣٤، وتحريرات الطيبة: ٤٧٨، والنشار، المكرر: ٥١٧ .

(٥٥) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٧٠٦.

يقول ابن القيِّم (ت٧٥١هـ) في مِثل هذا الشأن: "الانسجام، وهو أن يأتيَ الكلامُ سهلَ المساقَ، عذبَ المذاق، حسَب الاتِّساق، منحدرًا في الأسماع كتحدُّر الماء المنسجم، حتى يكون للجملةِ من المنثور والبيت من الموزون موقعٌ في النفوس، وعذوبة في القلوب ما ليس لغيره"[٥٦].

ولعلَّ الأمر يتَّضح بعرْض نماذج ممَّا وقفتُ عليه من أوجه ممتنِعة تخلَّف فيها هذا الاشتراط الصوتي من التجانُس والائتلاف.

- قوله تعالى: **(قل أءنتم)**:

فيه ستة أوجه لخلف عن حمزة، خمسةٌ منها جائزة، وواحد ممتنع، فالجائزة:

١ - السَّكْت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية.

٢ - السَّكْت على اللام مع تحقيق الهمزة الثانية.

٣ - ترْك السَّكْت مع تسهيل الهمزة الثانية.

٤ - ترْك السَّكْت مع تحقيق الهمزة الثانية.

٥ - نقْل حركة الهمزة الأولى إلى اللام مع تسهيل الثانية.

أمّا الوجه السادس الممتنع، فهو نقْل حركة الهمزة الأولى إلى اللام مع تحقيق الهمزة الثانية[٥٧].

والنَّقْل لُغةً: تحويل الشيء من موضِعه إلى موضِعٍ آخَر[٥٨].

وفي الاصطلاح: إلْقاء حركة الهمزة إلى الحرف الصحيح الساكن قبْلها، ثم حذْف الهمزة[٥٩]، والنقل قد يكون في الكلمة الواحدة، نحو: مَسَلَة في (مسألة)، أو الكلمتين نحو: (قدَ افلح)، ويُعدُّ حذف الهمزة في هذا الموطن حذفًا جزئيًّا؛ لبقاء حركة الهمزة، وهذا نظيرُ الإدغام الناقِص، حيث تبقى إحدى صِفات الحرف المدغَم في غيره.

قال سيبويه (ت١٧٠هـ): "واعلم أنَّ كلَّ همزة متحرِّكة كان قبْلها حرفٌ ساكن، فأردتَ أن تُخفِّف حذفْتَها، وألقيتَ حركتَها على الساكن الذي قبْلها، وذلك قولك: منَ بوك، ومَنُ مُّك، وكَمِ بِلك"[٦٠]

ونسَب سيبويه التخفيفَ إلى أهل الحجاز[٦١].

وسِمة التخفيف في نقْل حركة الهمزة إلى الساكن قبْلها وحذفها هو ما عناه الشاطبيُّ (ت٥٩٠هـ) بقوله:

وَحَرِّك بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّنًا وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يرجعَ اللَّفْظُ أَسْهَلَا[٦٢]

ومِن المتقرِّر عند علماء القِراءات أنَّ نقْل حركة الهمزة إلى الساكن قبْلها نوعٌ من تخفيف الهمزة؛ فالهمزةُ صوتٌ ثقيلٌ في نطقه، بعيدٌ في مخرجه، وقد اتَّجهت العربُ إلى تخفيفه بطُرق؛ منها: النقل على نحو ما أسلفنا في تعريفه.

جاء عند المتقدِّمين أنَّها تخرج من أقْصى الحَلْق مهتوتةً مضغوطةً[٦٣].

قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): "العرب تتَّسع في الهمزة ما لا تتَّسع في غيره، فتُحقِّق وتُليِّن، وتُبدل وتطرح"[٦٤].

وهي عند طائفةٍ مِن المُحْدَثين صوتٌ لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، وعلَّة ذلك أنَّ الوترينِ الصوتيينِ لا يتذبذبانِ عند النطق بها.

---

(٥٦) ابن القيم، *فوائد المشوق إلى علوم القرآن* (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠)، ٢١٩.

(٥٧) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٨٧.

(٥٨) ابن منظور، *لسان العرب*، ١١/ ٦٧٤.

(٥٩) ابن يعيش، *شرح المفصل* (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ٥/ ٢٦٧.

(٦٠) سيبويه، *الكتاب*، ٣/ ٥٤٥.

(٦١) سيبويه، *الكتاب*، ٣/ ٥٤٥.

(٦٢) الشاطبي، *متن الشاطبية* (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥)، ١٩.

(٦٣) الخليل بن أحمد، *العين*، تحقيق عبد الله درويش (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، ١/ ٥٢.

(٦٤) ابن خالويه، *الحجة في القراءات السبع* (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥)، ٦٩.

وإنَّما امتنع هذا الوجهُ للتضادِّ الحاصِل بين مُطلق التخفيف[٦٥] بالنقل، والثقل الحاصل بتحقيق الهمزة الثانية، فلا يجريانِ على نسَق واحد، بل هو تنافُرٌ وخروجٌ عن المهيع المتَّسق، واشتراط الاعتدال الصوتي، وقد ذكرنا سابقًا أنَّ من شروط التجانُس الصوتي حصول يسر الانتقال من كلمة إلى كلمة على نحوٍ سلس دون عائق، ولا شكَّ أن الانتقال من خفيف إلى ثقيل فيه عُسرٌ وكُلفة على النُّطق، ومن أجله امتنع.

ومِثل هذا من الاختيار لا الوجه: أنَّ السُّوسي عن أبي عمرو يقرأ بالإدغام دون الدوري مع أن مطلق كلام الشاطبي له بالروايتين، فمن أين "يؤخذ من الشاطبية من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد، وقصر المنفصل، والقاعدة أن إدغام القراء مع الإبدال فقط، فيكون الإدغام لمن أبدل، وهو السُّوسي، والإظهار لمن حقَّق، وهو الدُّوري»[٦٦].

فالإدغام وإبدال الهمز ضربانِ من ضروب التخفيف، ومقابله تحقيق الهمز مع الإظهار، كما هو اختيارُ الدُّوري، فجرَى الأمرُ على مراعاة التجانُس الصوتي تحقيقًا لهذه الغاية؛ فلكلٍّ سَمْتُه وسُنَّته.

ونظير ما ذكرناه ما قاله الرُّمانيُّ في المفاضلة الصوتيَّة بين قوله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ}، وقول العرب المأثور: (القتْل أنفى للقتْل)، حيث قال: "وأمَّا الحُسن بتأليف الحروف المتلائِمة فهو مُدرَكٌ بالحس، وموجود في اللفظ؛ فإنَّ الخروج من الفاء إلى اللام أعدلُ من الخروج من اللام إلى الهمزة لبُعد الهمزة من اللام، وكذلك الخروج من الصاد إلى الحاء أعدلُ من الخروج من الألف إلى اللام؛ فباجتماع هذه الأمور التي ذكرناها صار أبلغَ منه وأحسن"[٦٧]

- قوله تعالى: **(ذكرًا)**:

فيه لورش مفردًا وجهانِ؛ التفخيم - وهو المقدَّم أداءً - والترقيق، أمَّا عند وصله بما تقدَّم عليه من كلمة فيها مَدُّ بَدَلٍ نحو (آباءكم)، ففيه ستة أوجه، خمسة منها جائزة، وهي على النحو الآتي:

١ - قصْر البَدَل مع التفخيم.
٢ - قصْر البَدَل مع الترقيق.
٣ - مدُّ البَدل مع التفخيم.
٤ - مدُّ البَدل مع الترقيق.
٥ - توسُّط البَدل مع التفخيم.

ويمتنِع الوجه السادس، وهو توسُّط البَدل مع الترقيق[٦٨].

ويُمكن عرْضُ ما سبَق على نحو أوفق بما يأتي:

التفخيم، وعليه ثلاثة البدل.

والترقيق، وعليه قصْر البَدل ومدُّه.

ويمتنع الترقيقُ مع توسُّط البَدل.

ونلحظ أنَّ هذا الاختيار جاء معارضًا ما عرفناه لورش من ترقيق ذات الياء مع توسُّط البَدل، وعليه فجَرْيًا على مراعاة التجانُس الصوتي وتلاؤمه كان الأَوْلى امتناع ترقيق الراء مع قصْر البَدل، وجوازه مع توسطه.

ولعلَّ وجه الخُلف في ذلك، وامتناع إلحاق النظير بنظيره هو أنَّ الأصل في الياء عند ورش الفتح لا التقليل[٦٩]، وفي الراء

(٦٥) تخفيف الهمزة عند القراء إما بالنقل، أو الحذف، أو الإبدال، أو التسهيل.

(٦٦) الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية*، ٣٥.

(٦٧) الرماني، *النكت في إعجاز القرآن*، ٧٨.

(٦٨) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٠٠؛ المتولي، فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم،٨٣، الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية*، ١٢٠، الزيات، شرح تنقيح فتح الكريم،٢٥، شرف، تحريرات الطيبة، ٥٤ .

(٦٩) جمهور الرواة عن نافع على الفتح، وهو موافق للبيئة الحجازية التي لا تعرف الإمالة التي اختصت بها قبائل نجد وما جاورها. ابن الجزري، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٢٠٤؛ أبو حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٠)، ٢/ ٥١٨.

التفخيم[٧٠] فلأجْل ذلك تباينا، ولم يجريا على مَهْيَع واحد.

قال أبو شامة (ت٦٦٥هـ): "والغرَض من الإمالة والترقيق مطلقًا اعتدالُ اللفظ، وتقريب بعضه من بعض بأسبابٍ مخصوصة"[٧١].

فجُلُّ الباب قائمٌ على مراعاة التجانس الصوتي، وما أحرانا بنقْل ما يقوله ابن جني في هذا السِّياق حيث يقول: "فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يُشاكِل أصواتها من الأحداث، فبابٌ عظيم واسع، ونهجٌ مُتْلَئِبٌّ عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمْت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيُعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممَّا نقدره، وأضعاف ما نستشعره"[٧٢]

- قوله تعالى: **(فِصالا):**

لورش في (فِصالا) تغليظ اللام، وترقيقها، والتغليظ مُقَدَّمٌ في الأداء، فإذا ضُمَّتْ إلى البدل في قوله تعالى: (آتيتم)، كان له خمسة أوجه جائزة، وواحد ممتنع؛ فالجائزة هي:

١ - ترقيق اللام مع قصْر البدل.

٢ - ترقيق اللام مع توسُّط البدل.

٣ - ترقيق اللام مع مد البدل.

٤ - تغليظ اللام مع توسُّط البدل.

٥ - تغليظ البدل مع مدِّ البدل.

ويمتنع تغليظُ اللام مع قصْر البدل[٧٣].

وما نلحظه في هذه الأوجه جوازًا، وامتناعًا هو أنَّ الترقيق أوسع بابًا من التغليظ في اقترانه بأوجه مدِّ البدل الثلاثة، مع أنَّ التغليظ مقدَّمٌ عليه في الأداء.

ووجه امتناع تغليظ اللام مع قصْر البَدل له نظيرٌ بامتناع تقليل ذات الياء مع قصْر البدل كما هو معروفٌ لورش.

وامتناع تغليظ اللام وقصْر البَدل جارٍ على أصل مراعاة أنَّ ترقيق لام أصل في هذا الباب لورش، كما أنَّ الفتح أصلٌ له في ذات الياء، وإنما كان الترقيق أصلًا في هذا الباب لما يأتي:

١ - أنَّ التغليظ خلافُ لُغة العرب.

قال أبو شامة: "ولا شكَّ أنه إنْ ثبَت [التغليظ] لغةً، فهو لغةٌ ضعيفة مستثقَلة؛ فإنَّ العرب عُرِف من فصيح لُغتها الفرارُ من الأثقل إلى الأخفِّ، والتغليظ عكس ذلك"[٧٤].

٢ - أنَّه لا يتجانس صوتيًّا مع اختيارات ورش العامَّة من ترقيق الراءات، وإمالة بين بين، وتخفيف الهمز بالنقل، والتسهيل، والإبدال.

٣ - أنَّ التغليظ خلافُ المرويِّ عن الرواة عن ورش، وإنما انفرد به الأزرق عنه[٧٥].

٤ - أنَّ هذا التغليظَ مشروطٌ بفتح اللام، وأن تُسبَق بصاد، أو طاء، أو ظاء، مفتوحاتٍ، أو ساكنات[٧٦].

إنما غُلظت اللام في هذا الموطن مجاورةً للصاد، الصوت المستعلي المُطبَق المفتوح، ولم يُعْتَدَّ بالفاصل الساكن؛ لأنه حاجزٌ غير حصين[٧٧].

---

(٧٠) وما ذكرناه في فتح ذوات الياء هو مِثله في تفخيم الراء؛ إذ ترقيق الراء ضربٌ من الإمالة، والتعبير جارٍ به عنه في كتب علماء القراءات، محمد بن محمد الفاسي. *شرح الفاسي على الشاطبية*. تح: عبد الرازق بن علي موسى. (الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ١/ ٤٥٤، أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٢٤٨.

(٧١) أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٢٤٩.

(٧٢) ابن جني، *الخصائص*، ٢/ ١٥٩.

(٧٣) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٠٦؛ الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية*، ١٢٣، الزيات، شرح تنقيح فتح الكريم،٢٩ .

(٧٤) أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٢٦١.

(٧٥) أبو شامة، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، ٢٦١؛ الجزري، *النشر في القراءات العشر*، ٢/ ١١١.

(٧٦) الداني، *التيسير في القراءات السبع*، ٥٨.

(٧٧) ابن الجزري، *النشر في القراءات العشر*، ١/ ٤٤٥، ٢/ ١١٤.

اجتماع البَدل مع ذات الياء:

نحو (المآب)، وقبله (الدنيا) في سورة آل عمران، أولًا، فيه الأربعة الأوجه المعروفة إذا وصل بما بعده، وهي:

١ – فتح (الدنيا) وعليه قصر البدل.

٢ – فتح (الدنيا) وعليه مد البدل.

٣ – تقليل (الدنيا) وعليه توسط البدل.

٤ – تقليل (الدنيا) وعليه مد البدل.

أمَّا لو وقف على (المآب)؛ ففيه عشرة أوجه:

١ – فتح (الدنيا) وقصر البدل مع السكون.

٢ – فتح (الدنيا) وقصر البدل مع الروم.

٣ – فتح (الدنيا) ومد البدل مع السكون.

٤ – فتح (الدنيا) ومد البَدل مع الرَّوْم.

٥ – فتح (الدنيا) وتوسُّط البدل مع السكون[٧٨].

قال القاضي: "التوسُّط مع السكون المحض باعتبار العُروض، ويمتنع معه الرَّوم؛ لأنَّ التوسُّط إنما جازَ للوقف فقط"[٧٩].

وهذا جارٍ على أصل ورش في اختصاص التوسُّط بإمالة ذات الياء، وإنما جاز فتْحُ ذات الياء مع التوسُّط مراعاة للمدِّ العارض للسكون الذي يجوز فيه الأوجه الثلاثة، ومن ضمنها التوسُّط، والمدُّ العارض أقوى من مدِّ البَدل، قال السمنودي:

أَقْوَى المُدودِ لازمٌ فمَا اتَّصَلْ فعارِضٌ فذُو انفِصالٍ فبَدَلْ[٨٠]

ورَوم آخر (مآب) وإن كان وقفًا إلا أنَّه معدودٌ فيما حُرِّك، وبه خرَج من مراعاة العارض للسكون إلى مدِّ البدل، وليس ثمَّةَ توسُّطٌ للبَدل مع فتح ذات الياء.

وعليه فما منع من هذا الوجه إلا لمخالفته أصولَ ورش، والخروج به عن نظائره على نحو ما أسلفنا؛ فهو منْعٌ جاء محقِّقًا للتجانس السِّياقي وإلْحاق كل نظير بنظيره.

فيما يخصُّ التقليلَ منها، ففيه الأوجه الجائزة:

٦ – التقليل مع توسُّط البدل والسكون.

٧ – التقليل مع توسُّط البدل والروم.

٨ – التقليل مع مدِّ البدل والسكون

٩ – التقليل مع مدِّ البدل والروم.

١٠ – التقليل مع قصْر البَدل والسكون، نظرًا للعروض[٨١].

ووجهُ جواز التقليل مع قصْر البدل مع مخالفته لأصل ورش مراعاةُ حال الوقف على العارض للسكون بتسكين آخر (مآب) تسكينًا محضًا؛ إذ هو المعتبَر والأقوى عند تزاحُمه مع البَدل على ما نحو ما بيَّناه سلفًا، فهو مدٌّ عارض للسكون وإنْ جاء في صورة البَدل.

– قوله تعالى: (التوراة) مع قصْر المنفصل وتوسُّطه، وصلة ميم الجمع وسكونها.

لقالون فتح (التوراة) وإمالتها، وله قصرُ المنفصل وتوسطه، وعليهما سكون الميم الجمع وصلته، فتصير ثمانيةَ

---

(٧٨) القاضي، *البدور الزاهرة*، ٧٧؛ الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية*، ٥٧، ٦٠، الزيات، شرح تنقيح فتح الكريم،٢١، شرف، تحريرات الطيبة، ٩٢ .

(٧٩) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٢٣.

(٨٠) يتخرَّج عن هذه القاعدة العامَّة قاعدتان؛ **القاعدة الأولى:** إذا اجتمع مدان مختلفان في آية واحدة، فإنْ تقدَّم القويُّ منهما على الضعيف مائَل الضعيفُ القويَّ ونزل عنه، وإن تقدَّم الضعيفُ منهما على القويِّ مائَل القويُّ الضعيفَ وعلا عنه.

القاعدة الثانية: عند اجتماع سببين للمدِّ الفرعي من كلمة واحدة، فيعمل بالسبب القوي، ويُلغى السبب الضعيف، نحو (آمَّين) حيث اجتمع مدان: بدل، ولازم، فيُقدم اللازم ويُقرأ بالإشباع سِتَّ حركات، ولا يُعلم خلافٌ بين القُرَّاء في ذلك، وفي هذا يقول السمنوديُّ:

وسببًا مَدٍّ إذا ما وُجِدَا فإنَّ أقْوَى السَّببينِ انفَرَدَا. إتحاف البريد بضبط متن التحفة السمنودية: ٤٧ .

(٨١) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٢٣.

أوجه؛ خمسة جائزة، وثلاثة ممتنِعة[٨٢]، وهي كالآتي:

الأوجه الجائزة:

١ – فتْح التوراة، وقصر المنفصل، وصلة ميم الجمع.

٢ – فتْح التوراة، وتوسُّط المنفصل، وسكون ميم الجمع.

٣ – تقليل التوراة، وقصْر المنفصل، وسكون الميم.

٤ – التقليل، وتوسُّط المنفصل، وسكون الميم.

٥ – التقليل، وتوسط المنفصل، وصلة ميم الجمع.

والممنوع من الأوجه:

١ – فتْح التوراة، وقصْر المنفصل، وسكون ميم الجمع.

٢ – فتْح التوراة، وتوسُّط المنفصل، وصلة ميم الجمع.

٣ – تقليل التوراة، وقصْر المنفصل وصلة ميم الجمع.

وقبْل بيان وجه امتناع هذه الأوجه يلزم معرفةُ أنَّ القصر عند قالون مُقَدَّمٌ أداءً على التوسُّط، والتقليلَ في (التوراة) مُقَدَّمٌ على الفتح، وسكونَ ميم الجمع مُقَدَّمٌ على صِلتها.

وقد استفرغت الوُسع في الوقوف على عِلَّة امتناع هذه الأوجه من جِهة تحقُّق التجانس الصوتي، أو مراعاة النظائر فيما وردَ عن قالون، إلا أنَّني عَييتُ في تلمُّس ذلك، فما وجدتُ سوى محْض الرواية، ومتابعة التلقِّي عن الأشياخ، بَيْدَ أني بعدَ معاودة النظر، وإجالة الفكر في امتناع هذه الأوجه انتهيتُ إلى معيار قد يكون صالحًا في تفسير ذلك، مؤدّاه عدمُ مراعاة الأوجه المقدَّمة أداءً، إلا أنه يتعارَض مع ما وردتْ به الرواية، وعليه فلو كان لي سَعةٌ من القول في هذا لمنعتُ من الأوجه ما يأتي:

١ – فتْح (التوراة) توسُّط المنفصل صلة ميم الجمع.

فهذا وجهٌ مرجوع، وهو موافقٌ لما جاءتْ به الرواية.

٢ – فتْح (التوراة) توسُّط المنفصل سكون ميم الجمع.

وإنَّما منعتُه لغلبة الأوجه المرجوحة فيه بفتْح (التوراة) وتوسُّط المنفصل.

٣ – تقليل (التوراة) توسُّط المنفصل صلة ميم الجمع.

وهذا وجهٌ منعتُه بعلَّةِ سابقِه؛ إذ فيه توسُّط المنفصل، وصلة ميم الجمع، وكلاهما وجهان مرجوحان.

الخاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج:

– أهمية الدراسة الصوتيَّة في تفسير الظواهر اللُّغوية من جِهة أنَّها وصفية تحليلية، تعتمد على واقعية النُّطق البشريِّ دون إيغالٍ في مفهوم البِنية العميقة الذي شاع مع المنهج التوليديِّ عند بعض المُحْدَثين.

– أنَّ القُرَّاء يتفاتون في مراعاة التجانُس الصوتي وتلاؤمه في اختيار الأوجه المختلفة.

– غالب ما وقفتُ عليه من الأوجه جوازُ أكثرها، وقلَّة مُمتنِعها.

– كثير من وجوه امتناع الأوجه حاصلٌ من التعارُض بين التحقيق والتخفيف بضروبه المختلفة.

– ما جاء من الأوجه مخالفًا للتجانُس الصوتيِّ المرعيِّ في أصول الراوي مَرَدُّه إلى محْض الرواية والسماع.

– أهمية مراعاة أصول القارئ أو الراوي في جواز الأوجه، وامتناعها.

– انتهى الباحثُ إلى تحقيق الفرق بين الاختيار والوجه، بعموم الأوَّل وبنائه على السماع، وخصوص الثاني وبنائه على مراعاة النظير وأصول الرِّواية.

– المراد بالتجانُس الصوتيِّ في مراعاة جواز الأوجه وامتناعها، هو في مراعاة التركيب، وحُسن الاعتدال، وتوازن الإيقاع، والتلاؤم في جرس النَّغمة في العبارة القرآنية؛ ليبلغ أثرُها الغايةَ في النفوس باشتباه أوَّل الكلام بآخِره، ونظْم هاديه بعَجُزه.

(٨٢) القاضي، *البدور الزاهرة*، ١٣٠؛ الضباع، *مختصر بلوغ الأمنية*، ١٧٤.

المصادر والمراجع:

ابن الجزري، محمد بن محمد. *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: علي بن محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القيم، شمس الدين أبو محمد. *فوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، عثمان بن جني. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. *الحجة في القراءات السبع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

الرماني، علي بن عيسى. *النكت في إعجاز القرآن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن*. تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*. تحقيق: طه محسن. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل. *إبراز المعاني عن حرز الأماني*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأسدي، حسن عبد الغني. "التعليل في الدرس النحوي: نظرة في أصول اللغة". *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، المجلد السابع، العدد الرابع، ٢٠٠٩م.

أمين، أحمد. *فجر الإسلام*. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة، ١٩٦٥م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

الأندلسي، أبو حيان. *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الأندلسي، أبو حيان. *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥).

الباجوري، إبراهيم. *حاشية الباجوري على السلم في علم المنطق*. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

بالوالي، محمد. *الاختيار في القراءات والرسم والضبط*. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الجاحظ، عمرو بن بحر. *البيان والتبيين*. تحقيق: فوزي عطوي. بيروت: دار صعب.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. *تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*. بيروت: عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

الخطيب، عبد الكريم. *إعجاز القرآن*. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤م.

الداني، عثمان بن سعيد. *التيسير في القراءات السبع*. تحقيق: أوتو تريزل. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

دراز، محمد عبد الله. *النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن*. الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٥م.

الدمنهوري، أحمد بن عبد الرحمن. *حلية اللُّبِّ المصون بشرح الجوهر المكنون*. تحقيق: محمد سعيد الفجيجي، وأبي يعلى البيضاوي. الكويت: دار الضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

الدمياطي، أحمد بن محمد البناء. *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*. تحقيق: أنس مهرة. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الزجاجي، أبو القاسم. *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الزيات، أحمد عبدالعزيز، شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، القاهرة، ١٩٩٧م .

ستيف أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٠).

السخاوي، علم الدين علي بن محمد، فتح الوصيد في شرح القصيد (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٠).

سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

السندي، عبد القيوم عبد الغفور. صفحات في علوم القراءات. مكة المكرمة، مكتبة الإمداد العلمي. ٢٠٢١م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

شادي، محمد إبراهيم. *البلاغة الصوتية في القرآن*. القاهرة: شركة الرسالة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

الشاطبي، القاسم بن فيره. *حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع*. تحقيق: محمد تميم الزعبي. جدة: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

شرف، جمال الدين. تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان للإزميري. القاهرة، دار الصحابة،٢٠٠٢م.

الضباع، محمد علي. *مختصر بلوغ الأمنية شرح تحرير مسائل الشاطبية*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

غريب، روز. *النقد الجمالي وأثره في النقد العربي*. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

الفارسي، الحسن بن محمد. *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: عوض القوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

الفاسي، محمد بن محمد. *شرح الفاسي على الشاطبية المسمى بـ"اللالئ الفريدة في شرح القصيدة"*. تحقيق: عبد الرازق بن علي موسى. الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

القاضي، عبد الفتاح. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة*. إشراف ومراجعة: عبد العزيز قارئ. جدة: معهد الإمام الشاطبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

القرطبي، محمد بن أحمد. *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

القزويني، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة*. بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

القيسي، مكي بن أبي طالب. *الإبانة عن معاني القراءات*. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

القيسي، مكي بن أبي طالب. *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. تحقيق: محيي الدين رمضان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

-مأمون، أحمد، إتحاف البرية بضبط متن التحفة السمنودية. القاهرة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ١٤٣٠هـ.

المبارك، مازن، العلة النحوية وأثرها في الدراسات اللغوية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣)

المبارك، مازن. *العلة النحوية: نشأتها وتطورها*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

المبرد، محمد بن يزيد. *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب.

محيسن، محمد سالم. *المهذب في القراءات العشر*. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.

المتولي، فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، تحقيق: د. ياسر المزروعي، الكويت، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان،٢٠١٤م.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الكبير*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١).

النشار، عمر بن زين الدين. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة*. تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل عبد الموجود. بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

النشار، عمر بن قاسم. *المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر*. تحقيق: أحمد محمود الحفيان. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

المخطوطات:

الرماني. *شرح الرماني لكتاب سيبويه*. المجلد الرابع، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرقم ١٠٩٠٧.

.